تعزيز كفاءة الدعم الحكومي عبر الانتقال من الشمولية إلى الاستهداف
- دراسة تحليلية للتجربة المصرية في الفترة (2006-2022) -

Enhancing the Efficiency of Government Subsidies by Moving from Universalism to Targetingan An Analytical Study of the Egyptian Experience (2006-2022)

عزالدين بن عزرين [1*]، أحمد بن عزرين [2]، شعبان قصابي [3]

[1] مخبر الاقتصاد المطبق من أجل حوكمة الموارد وتنمية الإقليم، جامعة تيبازة (الجزائر) (Benazrine.azeddine@cu-tipaza.dz)

[2] جامعة ورقلة (الجزائر) (Benazrine.ahmed@univ-ouargla.dz)

[3] المركز الجامعي البيض (الجزائر) (C.guessabi@cu-elbayadh.dz)

تاريخ الاستلام: 2026/02/05؛ **تاريخ القبول**: 2026/03/05؛ **تاريخ النشر**: 2026/06/01

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ضرورة إصلاح الدعم الحكومي، من خلال التحول من الدعم الشامل إلى الدعم المستهدف، بهدف تعزيز كفاءة الإنفاق وتقليل عبء الدعم على الميزانية العامة، مع حماية الفئات الأكثر احتياجا. واستشهدنا بالتجربة المصرية خلال الفترة (2006-2022)، حيث تناولت الدراسة أسباب الإصلاحات وأبرز السياسات المتبعة، مثل تحرير أسعار الطاقة والتحول إلى الدعم النقدي المباشر، ومدى تأثير هذه السياسات على الاستقرار المالي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن التخطيط التدريجي وإجراءات الأمان الاجتماعي والشفافية تعتبر عوامل رئيسية لإنجاح الإصلاحات، مع تقديم توصيات لتطبيق تجربة مماثلة في دول أخرى، مثل الجزائر، لتحسين كفاءة سياسات الدعم واستدامتها.

الكلمات المفتاحية: دعم حكومي معمم، دعم مستهدف، سياسة مالية، مصر.

تصنيف JEL : O55, E62, H23, H53.

Abstract: This study aims to highlight the necessity of reforming government subsidies by transitioning from generalized to targeted subsidies to enhance spending efficiency and reduce the subsidy burden on the public budget while protecting the most vulnerable groups. The study references the Egyptian experience during the period (2006-2022), examining the reasons behind these reforms and key policies implemented, such as energy price liberalization and the shift to direct cash transfers, as well as the impact of these policies on financial and social stability. The study concludes that gradual planning, social safety measures, and transparency are essential factors for successful reforms, with recommendations for adopting a similar approach in other countries, like Algeria, to improve the efficiency and sustainability of subsidy policies.

Keywords: Generalized Government Subsidy, Targeted Subsidy, Fiscal Policy, Egypt.

Jel Classification Codes : H53, H23, E62, O55.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

يعد الدعم الحكومي ركيزة أساسية من ركائز السياسة الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، حيث تلجأ إليه الحكومات كأداة حيوية ومهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف الأعباء المعيشية التي تثقل كاهل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل، و رغم الأبعاد الاجتماعية الإيجابية لهذه السياسة، إلا أن التطبيق العملي لأنظمة الدعم العام (الشمولي أو المعمم) أفرز تحديات هيكلية عميقة؛ فقد أثبتت التجارب أن هذه الأنظمة غالبا ما تؤدي إلى هدر كبير في الموارد الاقتصادية، وتفرض أعباء متزايدة ومستنزفة للميزانية العامة للدولة.

وأمام هذه التحديات المالية المتراكمة، بات من الضروري والملح البحث عن آليات وأساليب أكثر مرونة وفعالية تضمن استدامة هذا الدعم دون الإخلال بتوازنات الاقتصاد الكلي، وفي هذا السياق، تبرز مسألة "الإصلاح التدريجي" لنظام الدعم كخيار استراتيجي يهدف إلى إحداث توازن دقيق بين المتطلبات الاقتصادية (كالاستقرار المالي) والالتزامات الاجتماعية (كحماية المستحقين)، ويتحقق ذلك التوازن من خلال التحول من مظلة الدعم الشامل إلى الدعم الموجه والمستهدف، والذي يركز موارده حصريا على الفئات الأكثر احتياجا، مما يضمن أعلى درجات الكفاءة في تخصيص الإنفاق الحكومي.

وتعد التجربة المصرية من النماذج البارزة والواقعية في هذا المجال، حيث واجهت مصر تحديات اقتصادية جسيمة تمثلت في تفاقم عجز الميزانية والارتفاع المستمر في معدلات الدين العام، وهي عوامل شكلت الدافع الأساسي والحتمي لتبني سياسات إصلاحية جذرية. واستجابة لذلك، انتهجت الحكومة المصرية مسارا متدرجا لإصلاح منظومة الدعم، لاسيما خلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2019، حيث انتقلت من نظام الدعم المعمم إلى نظام الدعم المستهدف، وقد تضمنت هذه الإصلاحات الجوهرية خطوات حاسمة، مثل التحرير التدريجي لأسعار الطاقة، واستبدال الدعم العيني ببرامج دعم نقدي مباشر توجه خصيصا للمستحقين الفعليين.

هذا التباين الواضح بين القصور المالي لأنظمة الدعم المعمم والضرورة الملحة للتحول نحو الاستهداف -كما تجلى بوضوح في الحالة المصرية- يمهد الطريق لطرح التساؤل الجوهري حول كيفية إدارة هذا التحول بنجاح.

I.1- إشكالية الدراسة : بالاعتماد على جميع ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن تحقيق إصلاح فعال ومستدام لنظام الدعم الحكومي عبر التحول من الدعم الشامل إلى دعم موجه ومستهدف؟ وكيف كانت نتائج التجربة المصرية في الانتقال إلى الدعم المستهدف؟

و على إثر الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأسس النظرية والعملية للتحول من الدعم المعمم إلى الدعم المستهدف في سياسات الدعم الحكومي؟
- كيف ساهمت الإجراءات الإصلاحية المصرية بين عامي 2014 و2019 (مثل تحرير أسعار الطاقة والدعم النقدي المباشر) في تقليل هدر الموارد وضمان كفاءة الإنفاق؟
- إلى أي مدى نجح الإصلاح المصري في حماية الفئات الأكثر احتياجا مع تعزيز الاستقرار المالي؟
- ما هي الدروس المستفادة من التجربة المصرية لتطبيق إصلاح مستدام لنظام الدعم في دول أخرى؟

I.2- فرضيات الدراسة : من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على العديد من الفرضيات، نوجز أهمها فيما يلي:

- يؤدي التحول التدريجي من الدعم المعمم إلى المستهدف إلى تقليل هدر الموارد وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي.
- ساهمت الإصلاحات المصرية (تحرير الأسعار والدعم النقدي) في خفض عجز الميزانية وارتفاع الدين العام دون التأثير السلبي الكبير على الفئات الضعيفة.
- يمكن للإصلاح التدريجي أن يحقق توازنا بين الأهداف الاقتصادية (الاستقرار المالي) والاجتماعية (حماية المستحقين) من خلال آليات الاستهداف الدقيقة.
- تعتمد نجاعة الإصلاح على التنسيق بين السياسات النقدية والاجتماعية، كما حدث في التجربة المصرية.

I.3- أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- استخلاص الدروس المستفادة من التجربة المصرية في إصلاح نظام الدعم الحكومي كنموذج واقعي للتحول من الدعم المعمم إلى المستهدف.
- تحليل آليات تنفيذ الإصلاحات المصرية (مثل التخطيط التدريجي وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي) ومدى فعاليتها في تقليل الهدر وضمان الاستدامة.
- اقتراح استراتيجيات إصلاحية مستدامة وفعالة يمكن تطبيقها في سياقات اقتصادية مشابهة، مثل الجزائر.
- تقييم تأثير الإصلاح على الاستقرار المالي والميزانية العامة، مع التركيز على حماية الفئات الضعيفة.

I.4- أهمية الدراسة : تتجلى أهمية الدراسة في أهمية المتغيرات (النظرية والتطبيقية) التي تتناولها هذه الدراسة، بحيث يعتبر الوقف من أهم الحلول البديلة في تدعيم مختلف القطاعات الحيوية وتخفيف العبء على الوزارات والهيئات الحكومية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، ويعد هذا الأخير من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها لما له من أهمية في تحقيق السيادة الوطنية والاستقلالية في اتخاذ القرارات ذات علاقة بالتوجهات الاقتصادية للبلد.

I.5- منهج الدراسة : من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التجربة المصرية في إصلاح نظام الدعم خلال الفترة 2006-2022. ارتكز التحليل على متابعة تطور نفقات الدعم ومكوناته باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، بالاعتماد على البيانات الرسمية والتقارير الحكومية. كما تم توظيف المنهج المقارن لتقييم فعالية التحول من الدعم العام إلى الدعم المستهدف، واستشراف الدروس المستفادة لتصميم استراتيجيات أكثر كفاءة واستدامة في سياقات مشابهة.

II - التأصيل النظري للدعم الحكومي:

يعد الدعم الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متنوعة، سنتناول في هذا المحور الإطار النظري للدعم الحكومي، بدءا من تعريفه وتحديد أنواعه المختلفة، مرورا بأهدافه الاستراتيجية ومصادر تمويله، كما سنتناول إشكالية الدعم المعمم وأهمية التحول نحو نظام استهداف أكثر كفاءة، مسلطا الضوء على أهمية الاستهداف الفعال في تعزيز أداء برامج الدعم، و التحديات التي تواجه عملية الاستهداف.

II.1 - تعريف الدعم الحكومي: يعرف اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم والإجراءات التعويضية الدعم الحكومي بأنه "المساهمات المالية الحكومية التي توفر ميزة، إما مباشرة أو من خلال طرف وسيط". وقد يشمل هذا التعريف الممارسات الحكومية مثل توفير السلع والخدمات، وكذلك التنازل أو الإعفاء من تحصيل السلع والخدمات والإيرادات المستحقة أو الإعفاء منها، أو دعم الحكومة للأسعار والدخل , Fettouche) . 2023, p. 25)

يقدم "ريتشارد ستون" تعريفا للدعم باعتباره التزاما ماليا تتحمله الحكومة، يهدف إلى تيسير حصول الأفراد والمؤسسات على السلع والخدمات بتكلفة أقل من أسعار السوق الحرة، هذا التعريف يسلط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للدعم الحكومي في تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين.

من جانبه، يصف "فريدريك ريوس" الدعم الحكومي بأنه مخصصات مالية تقدم دون مقابل أو بمقابل رمزي لتحقيق غايات محددة، هذا التوصيف يبرز الدعم كأداة استراتيجية تتجاوز مجرد المساعدة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أوسع. ينقسم الدعم إلى نوعين رئيسيين:

- الدعم المباشر يشير إلى المبالغ المخصصة سنويا في الموازنة العامة لدعم السلع والخدمات الأساسية، مما يسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال توفير احتياجاتهم الأساسية بأسعار مخفضة.
- أما الدعم غير المباشر، فيتمثل في الفارق بين تكلفة إنتاج السلع في القطاع العام وأسعار بيعها. يهدف هذا النوع من الدعم إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في مواجهة نظيراتها المستوردة. (توفيق، 2016، الصفحات 11-12)

وعرفه كارل شو ب على أنه أسلوب تنتهجه الحكومات وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسر أو الشركات في القطاع الخاص من المجتمع تمكنهم من اقتناء السلع وخدمات بأسعار أقل من أسعارها.

وعرف كذلك على أنه تدابير تبقي الأسعار أقل من مستوى السوق من خلال منح الدعم المباشر أو الغير المباشر أي أنه مساعدات مادية تقدم من الحكومة لتقليل من أسعار السلع والخدمات إما من أجل المنتجين أو من اجل المواطن. (ميلود و مركيك، 2023، صفحة 565)

II.2 - أنواع الدعم الحكومي :

- دعم الغذاء: يتخذ دعم الغذاء أشكالا متعددة، تهدف جميعها إلى تحسين الأمن الغذائي للمواطنين، يمكن تصنيف هذا الدعم:

* دعم البطاقات التموينية: يوفر هذا النظام كميات محددة من السلع الأساسية بأسعار مخفضة، حيث تتناسب الكميات المخصصة مع حجم الأسرة؛

* نظام كوبونات الغذاء: يمنح الفئات المستهدفة كوبونات ذات قيمة نقدية محددة، تمكنهم من شراء مجموعة متنوعة من السلع بالأسعار السائدة في السوق؛

* برامج التغذية المكملة: تستهدف فئات محددة مثل تلاميذ المدارس والأطفال الرضع والأمهات الحوامل، وتقدم لهم وجبات مدرسية وأغذية مخصصة؛

* دعم أسعار الغذاء العام: يهدف إلى توفير السلع الغذائية لجميع فئات المجتمع بأسعار مخفضة وكميات وفيرة، مقارنة بالأسعار السائدة في السوق.

هذا النوع الأخير يتماشى مع نظام الدعم الحكومي المعمم في الجزائر، ومع ذلك هناك توجه متزايد نحو الانتقال إلى نظام دعم أكثر استهدافا، بهدف تحسين كفاءة توزيع الموارد وضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجا بشكل أكثر فعالية. (أبو زيد، 2019، الصفحات 157-158)

– **دعم الطاقة:** يتم تقديم دعم لأسعار الطاقة من قبل الحكومة، حيث يتم تسعير منتجات الطاقة بأقل من تكلفة إنتاجها. هذا النوع من الدعم يهدف إلى تخفيف العبء المالي على المواطنين وتعزيز النمو الاقتصادي؛

– **دعم السكن:** يأخذ دعم السكن شكل مساعدات مالية تقدمها الدولة للأسر لتمكينهم من امتلاك مسكن، يشمل هذا الدعم:

* إعانات شخصية للمستفيدين من مساكن جديدة
* دعم للبناء الذاتي في المناطق الريفية، مع إمكانية تخفيض نسب الفوائد
* مساعدات لترميم أو توسيع المساكن القائمة في المناطق الحضرية والريفية. (ميلود ومركيك، 2023، صفحة 566)

– **الدعم النقدي:** هو آلية تستخدمها الدولة لتقديم مساعدات مالية مباشرة للمواطنين. يهدف هذا النوع من الدعم إلى تعزيز القدرة الشرائية للمستفيدين، مما يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات الأساسية المتوفرة في السوق. تشمل أمثلة هذا الدعم إعانات البطالة، ومخصصات الشيخوخة، ومساعدات ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى ذلك، قد تقدم الدولة دعماً نقدياً للمشاريع الحكومية، وذلك من خلال المساهمة بنسبة معينة من النفقات الاستثمارية. الهدف من هذا النوع من الدعم هو تحفيز زيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة (دندن و قدال، 2021، صفحة 553). ويتخذ في الغالب ثلاثة أشكال: (عرفة، 2005، الصفحات 73-74)

* دعم نقدي عام: مثل إعانات البطالة والشيخوخة والإعاقة.
* عم نقدي خاص: يعتمد على عدد الأطفال في الأسرة، ويهدف لرعايتهم تعليميا وصحيا.
* تحويلات مشروطة: ترتبط بالتزام الأسرة بتعليم أبنائها.

II.3 – أهداف الدعم الحكومي : يسعى الدعم الحكومي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية نذكر منها:

– **الأهداف الاقتصادية:** يضطلع الدعم الحكومي بدور حيوي في تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية الهامة، فهو يساهم في إعادة التوازن الاقتصادي من خلال موازنة العرض والطلب الكليين وتحسين ميزان المدفوعات. كما يعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية عبر تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال الإعفاءات الضريبية، مما يعزز التطور التكنولوجي، ويستخدم الدعم أيضا لتصحيح اختلالات السوق الحر، سعيا لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، إضافة إلى ذلك، يعتبر الدعم وسيلة فعالة لتوجيه الاستهلاك وتغيير أنماط الإنتاج من خلال التأثير على الأسعار النسبية كما يساعد في تحقيق استقرار الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للفئات محدودة الدخل والحد من الضغوط التضخمية. وأخيرا، يسهم الدعم في حماية المنتجين المحليين من المنافسة الخارجية، مما يمكنهم من إنتاج سلع بأسعار تنافسية في الأسواق المحلية والدولية. (قيراط، 2023، الصفحات 49-50)

– **الأهداف الاجتماعية:** تهدف برامج الدعم الحكومي إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية الهامة. فهي تسعى إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين مختلف الفئات الاجتماعية، وتوفير فرص عمل للمواطنين من خلال تشجيع نمو المشروعات المنتجة في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تهدف هذه البرامج إلى تأمين السكن الملائم للفئات ذات الإمكانات المادية المحدودة، وضمان مصادر دخل للمتقاعدين والمحتاجين وكبار السن، بالإضافة إلى ذلك تعمل هذه البرامج على تعزيز الدور الاجتماعي للحكومة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وضمان حياة كريمة لهم. وأخيرا تهدف برامج الدعم إلى حماية تكوين الأسرة ومساعدتها على مواجهة التحديات المادية التي قد تهدد استقرارها، مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الرفاه العام للمجتمع. (شيخ قادة و لعرج، 2022، صفحة 33).

II.4 – مصادر تمويل الدعم:

- **الضرائب:** تعد الضرائب المصدر الأساسي لتمويل برامج الدعم، يتم فرضها بشكل تصاعدي على أصحاب الدخول المرتفعة، ثم تستخدم إيراداتها لدعم السلع والخدمات الأساسية للفئات محدودة الدخل. هذه الآلية تعمل على إعادة توزيع الدخل في المجتمع، حيث تنقل جزءا من القدرة الشرائية من الفئات الأكثر ثراء إلى الفئات الأكثر احتياجا.

- **المعونات الغذائية الدولية:** وهي مساعدات غذائية تقدمها المنظمات الدولية المتخصصة أو الدول الأجنبية. تساهم هذه المعونات في تخفيف العبء المالي على الدولة في توفير الدعم الغذائي لمواطنيها.

– **التمويل التضخمي:** يلجأ البنك المركزي أحيانا إلى إصدار كميات جديدة من النقود الورقية وتوسيع الائتمان المصرفي لتمويل الدعم، يحدث هذا عادة نتيجة لزيادة عجز الموازنة العامة، والذي قد ينتج عن خلل في النظام الضريبي في الدول النامية، حيث لا يتناسب نمو الدخل مع الزيادة في النفقات العامة. (دندن و قدال، 2021، صفحة 554)

III- إشكالية الدعم المعمم و أهمية التحول إلى نظام استهداف أكثر كفاءة :

1.III – التحديات الاقتصادية التي يفرضها نظام الدعم المعمم: يطرح نظام الدعم المعمم، رغم تصميمه للتخفيف من حدة الفقر وتوفير الرعاية الاجتماعية، العديد من التحديات الاقتصادية، تنبع هذه التحديات من أوجه القصور في النظام، والاحتياجات المتزايدة للمستفيدين، والسياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع. غالبا ما تتأثر فعالية هذه الأنظمة سلبا بسبب المشكلات الهيكلية والتشغيلية، مما قد يؤدي إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على كل من الأفراد والدولة، وفيما يلي أبرز التحديات الاقتصادية المرتبطة بأنظمة الدعم المعمم:

– أوجه القصور والفشل الوظيفي: تعاني أنظمة الدعم الاجتماعي غالبًا من قصور وظيفي، حيث لا يترجم وجود المؤسسات إلى تقديم خدمات فعالة. ويمكن أن يؤدي هذا القصور إلى تحول النظام إلى عبء مالي على الدولة دون معالجة القضايا الاجتماعية بشكل كاف، كما أن عمليات تحديد واختيار المستفيدين قد تكون معقدة وعرضة للأخطاء، مما قد يؤدي إلى استبعاد محتمل لبعض المحتاجين (Horemykina, 2024, pp. 104-105).

– الاحتياجات المتزايدة وقيود الموارد: يتزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل شيخوخة السكان والانكماش الاقتصادي، مما يضع ضغوطًا على قدرة أنظمة الدعم (Horemykina, 2024, p. 106).وتؤثر الظروف الاقتصادية بشكل كبير على فعالية برامج المساعدة الاجتماعية، حيث تكون هذه الأنظمة أكثر فعالية خلال فترات النمو الاقتصادي (Simangunsong & Sihotang, 2023, p. 84)

– عدم المساواة الاقتصادية وتحديات الوصول إلى الدعم: تشكل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية تحديا كبيرا لأنظمة الدعم الحكومي في العديد من البلدان النامية. و يؤدي تفاقم عدم المساواة الاقتصادية وتركز الثروة إلى زيادة التحديات التي تواجهها أنظمة الدعم، حيث تكافح لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، وفي ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري موازنة الفرص الاقتصادية الأوسع مع زيادة التعرض للمخاطر، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا في المجتمع (Bloch, 2020, p. 10).

2.III – أهمية التحول إلى نظام استهداف أكثر كفاءة وتحدياته: يعرف الدعم الاجتماعي المستهدف كنظام من الإجراءات والتدابير اللازمة لتوفير حماية متباينة للمواطنين الضعفاء ماليا، بهدف التغلب على صعوبات الحياة أو التخفيف منها، والحفاظ على وضعهم الاجتماعي، ومستوى مقبول من المعيشة، على أساس التحقق من احتياجات المستفيدين المحتملين من الحماية الاجتماعية وتنفيذها من خلال التمويل الحكومي المستهدف. ويعد الانتقال إلى نظام استهداف أكثر كفاءة في الدعم الحكومي أمرا بالغ الأهمية لتعزيز فعالية تدابير الحماية الاجتماعية، من خلال تنفيذ نهج متباين، يمكن للحكومات تخصيص الموارد بشكل أفضل لمن هم في حاجة حقيقية إليها، وبالتالي تحسين الرفاهية الاجتماعية الشاملة. ولا يؤدي هذا التحول إلى تحسين الدعم المالي فحسب، بل يعزز أيضا الاكتفاء الذاتي بين المتلقين، مما يساهم في الحد من الفقر (Romanova, Andreeva, Sukhoveeva, & Kaptsova, 2019, p. 56).

- أهمية كفاءة الاستهداف:

* **تخصيص الموارد:** يضمن الاستهداف الفعال توجيه الموارد المحدودة نحو السكان الأكثر ضعفًا، مما يزيد من تأثير البرامج الاجتماعية.
* **الدعم المتمايز:** نمح النهج المصمم خصيصًا بمستويات مختلفة من المساعدة بناءً على الضعف المالي الفردي، مما يعزز أهمية تدابير الدعم.
* **المرونة في التصميم:** يمكن للأنظمة المصممة بمرونة أن تتكيف مع الاحتياجات المتغيرة أثناء الأزمات، مما يسمح بتوزيع الموارد بشكل أكثر فعالية .(Romanova, Andreeva, Sukhoveeva, & Kaptsova, 2019, pp. 56-57)

- تحديات الاستهداف:

* **التكاليف المعلوماتية:** قد يؤدي الاستهداف الدقيق إلى تكاليف إعلامية أعلى وخلق مثبطات للمستفيدين، مما يعقد تنفيذ مثل هذه الأنظمة.
* **اعتبارات الاقتصاد السياسية:** قد يؤدي الاستهداف الأكثر مرونة في بعض الأحيان إلى توفير موارد إجمالية أكبر للتخفيف من حدة الفقر، حيث يمكن أن يوحد مصالح الفقراء وشبه الفقراء.(Kanbur, 2010, pp. 4-5)

IV- التجربة المصرية في إصلاح الدعم :

تعد التجربة المصرية في إصلاح نظام الدعم الحكومي من التجارب الرائدة في المنطقة العربية، فقد شهدت مصر على مدى العقود الماضية تحولات جوهرية في سياسات الدعم، سعيا لتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاستدامة المالية، ويتناول هذا المحور بالتحليل والتقييم مسيرة إصلاح الدعم في مصر، بدءا من الأسباب والدوافع وراء هذا الإصلاح، مرورا بالسياسات المتبعة للتحول من الدعم الشامل إلى الدعم المستهدف، كما يستعرض تطور مخصصات الدعم ومكوناتها على مدى أكثر من عقدين، وصولا إلى تقييم شامل لسياسة الدعم الحكومي في مصر خلال الفترة من 2006 إلى 2020.

IV.1- أسباب ودوافع إصلاح سياسة الدعم الحكومي في مصر : إن إصلاح سياسة الدعم الحكومي في مصر مدفوع بالتحديات الاقتصادية الحرجة، لا سيما عجز الميزانية والدين العام المتزايد. وتتطلب هذه القضايا اتباع نهج شامل للسياسة المالية، بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد وضمان النمو المستدام. ونوضح فيما يلي الأسباب والدوافع الرئيسية لهذه الإصلاحات.

IV.1-1- مخاوف عجز الميزانية : شكلت مخاوف عجز الميزانية دافعا رئيسيا لإصلاح سياسة الدعم في مصر، فقد اعتمدت الحكومة المصرية تاريخيا على نظام إعانات واسع النطاق، والذي أصبح مع مرور الوقت غير مستدام ماليا، مستهلكا جزءا كبيرا من الميزانية العامة للدولة، وقد وصل العجز في الميزانية المصرية إلى مستويات مقلقة، مما دفع صانعي السياسات إلى البحث عن سبل لتخفيض الإنفاق العام وضبط أوضاع المالية العامة، في هذا السياق برزت السياسة الانكماشية المتمثلة في خفض الإنفاق الحكومي، وخاصة في مجال الدعم، كإحدى الطرق المحتملة لتقليص نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من استمرار النقاش حول مدى فعالية هذا الإجراء وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية. (El Husseiny, 2016, pp. 2-3)

IV.1-2- ارتفاع الدين العام : شهدت مصر ارتفاعا ملحوظا في الدين العام، حيث تجاوز 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما أثار مخاوف جدية بشأن الاستقرار الاقتصادي وقدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية (Moerenhout, 2018, p. 265). هذا الارتفاع في مستويات الديون يمكن أن يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، مما قد يؤدي بدوره إلى إعاقة النمو الاقتصادي وزيادة مدفوعات الفائدة، ونتيجة لذلك قد تلجأ الحكومة المصرية إلى تبني استراتيجيات مبتكرة لإدارة هذا العبء، مثل تحسين آليات تحصيل الضرائب وإعادة هيكلة الديون، هذه الإجراءات تهدف إلى تخفيف الضغط على الموازنة العامة وتحسين الوضع المالي للدولة على المدى الطويل. (زكي، 2023، الصفحات 8-15)

IV.2- السياسات المتبعة في التحول من دعم حكومي شامل (معمم) إلى دعم مستهدف في مصر : تضمن الانتقال من الدعم الحكومي الشامل إلى الدعم المستهدف في مصر، خاصة بين عامي 2014 و2019، إصلاحات كبيرة في تسعير الطاقة وبرامج المساعدة الاجتماعية. يهدف هذا التحول إلى معالجة العجز المالي مع محاولة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وسط ارتفاع التضخم والسخط العام. وتتمثل الجوانب الرئيسية لهذه السياسات فيما يلي:

IV.2.1- تحرير أسعار الطاقة : في عام 2014، شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ إصلاحات جذرية لتحرير أسعار الطاقة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الطاقة.كان الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات هو التخفيف من العجز المالي حيث تجاوز الدين العام نسبة 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ركزت هذه الجهود بشكل خاص على تخفيف عبء دعم الوقود الأحفوري، الذي كان يشكل نسبة كبيرة من النفقات الحكومية، حيث بلغ 20٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي في السنة المالية 2013-2014 . (Moerenhout, 2018, p. 265)

IV.2.2- التحول إلى الدعم النقدي المباشر : تم تقديم برنامج «التضامن والكرامة» لتوفير التحويلات النقدية المباشرة للفقراء، لتحل محل الإعانات غير الفعالة، وكان الهدف من هذا البرنامج تحسين الرفاهية للأسر الأكثر فقرا مع إدارة القيود المالية. (محمود راشد، 2021، الصفحات 68-72).

IV.2.3- السياسات التكميلية : تم تنفيذ نظام بطاقات التموين الذكية في مصر كجزء من السياسات التكميلية لإصلاح نظام الدعم الحكومي. يهدف هذا النظام إلى تحسين التحكم في توزيع السلع المدعمة وضمان وصول الدعم إلى المستفيدين المستهدفين بشكل أكثر دقة وفعالية. تعتبر هذه البطاقات أداة مهمة لتعزيز كفاءة برامج المساعدة الاجتماعية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها مصر بعد تخفيضات الدعم الحكومي. حيث تساعد البطاقات الذكية في الحد من التسرب والفساد في نظام توزيع السلع المدعمة، وتسمح بتتبع عمليات الشراء وتحديد الاستحقاقات بدقة أكبر. كما تساهم هذه السياسات في ترشيد الإنفاق الحكومي على الدعم، مع ضمان وصوله إلى الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع. وتعد هذه الخطوة جزءا من الجهود المبذولة لتحسين استهداف برامج الحماية الاجتماعية وتعزيز فعاليتها في مكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين. (Breisinger, Kassim, Kurdi, Randriamamonjyc, & Thurlowc, 2023, pp. 4-5)

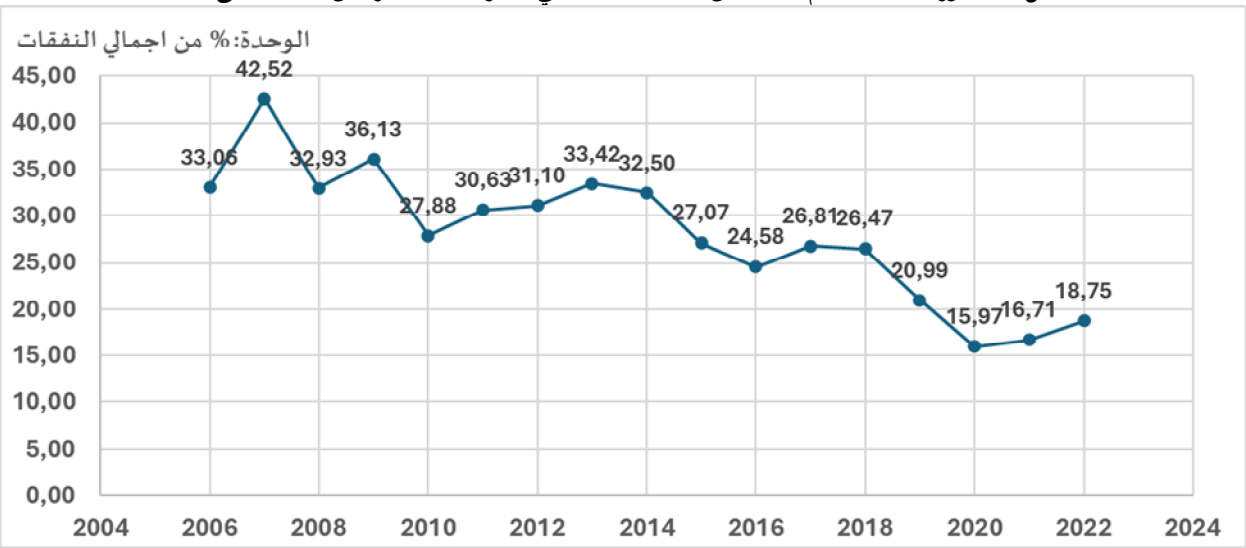
IV.3- تطور نفقات الدعم ومكوناتها في مصر خلال الفترة من 2006 إلى 2022 :

سنقوم في هذا المحور بدراسة تحليلية للوقوف على مدى نجاعة سياسة الدعم الحكومي في مصر في تحقيق أهدافها وفق ما يلي:

IV.3-1- تطور نفقات الدعم في مصر خلال الفترة من 2006 إلى 2022

يمثل الشكل 1 تطور نسبة الدعم الحكومي إلى النفقات العامة في مصر على مدار 17 عاما، حيث يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل رئيسية لفهم الاتجاهات والتغيرات في سياسة الدعم الحكومي وتأثيرها على الاقتصاد المصري.

شكل 1: تطور نفقات الدعم كنسبة من النفقات العامة في مصر خلال الفترة من 2006 إلى 2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 2

- الفترة من 2006 إلى 2008: ارتفاع ملحوظ في نسبة الدعم:

* تعتبر هذه الفترة نقطة تحول، غت نسبة الدعم ذروتها عند 42.52 % في 2007، مع زيادة في قيمة الدعم إلى 94.4 مليار جنيه، مما يعكس اعتماد الحكومة المتزايد على الدعم كوسيلة للتخفيف من الأعباء الاقتصادية على المواطنين في ظل الأزمات العالمية وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

* التراجع الطفيف في 2008 يعكس بداية التحكم التدريجي في النفقات، بالتزامن مع تأثير الأزمات العالمية، حيث سعت الحكومة إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

- الفترة من 2009 إلى 2013: استقرار النسبة مع تذبذب طفيف:

* هنا، بدأت النسبة في الاستقرار في حدود 30 – 36% مع ارتفاع تدريجي لقيمة الدعم لتصل إلى 196.6مليار جنيه في 2013.، مما يشير إلى أن الحكومة قد وصلت إلى مستوى معين من الدعم الذي اعتبرته مستداما على الرغم من التحديات الاقتصادية.

* يعكس ذلك محاولات الحكومة لتحقيق التوازن في ظل التحديات السياسية والاجتماعية (مثل الربيع العربي).

- الفترة من 2014 إلى 2022: انخفاض حاد في نسبة الدعم:

* بدأت نسبة الدعم في التراجع الملحوظ لتصل إلى 15.97% في 2020. ويتزامن ذلك مع زيادة قيمة الدعم الكلي في بعض السنوات، مما يشير إلى التحول نحو الدعم المستهدف وتحسين كفاءته.

* إجراءات الإصلاح :بدأت الحكومة في تنفيذ إصلاحات شاملة لتحويل الدعم من شكل عام إلى دعم مستهدف، بما في ذلك تحرير أسعار الطاقة وتقديم دعم نقدي مباشر. وهذا أدى إلى انخفاض كبير في النسبة.

* تحسين كفاءة الدعم :كانت السياسات مثل برنامج «التضامن والكرامة» وتهيئة بطاقات التموين الذكية تهدف إلى تحسين كفاءة توزيع الدعم، مما يعكس التحول نحو استهداف الفئات الأكثر احتياجا.

إذن من خلال المنحنى نلاحظ انتقالا لسياسة الدعم من الاعتماد الكبير على الدعم الشامل إلى تحول تدريجي نحو دعم أكثر استهدافا لضمان الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

IV.3-2- تطور مكونات نفقات الدعم في مصر من 2006 إلى 2022

من الجدول رقم (01) نلاحظ أنه خلال الفترة (2006-2022) استحوذ متوسط دعم المشتقات البترولية على حوالي (40%) من نفقات الدعم، مما يعني أن حوالي نصف نفقات الدعم تذهب لدعم المشتقات البترولية، يليه في الأهمية دعم السلع التموينية بنسبة (20.71%)، أي أن خمس نفقات الدعم مخصص لدعم السلع التموينية، وبالتالي يتضح أن ما يقرب من (80%) من نفقات الدعم يذهب نحو المشتقات البترولية والسلع التموينية، بينما تتوزع باقي قيمة الدعم على المكونات الأخرى.

ثم يأتي دعم الكهرباء في المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية لنفقات الدعم في مصر، حيث بلغت نسبته حوالي (4%)، وفي المركز الرابع تأتي نفقات دعم وتنشيط الصادرات بنسبة (2%) تقريبا، بينما يحتل كل من دعم التأمين الصحي ودعم إسكان محدودي الدخل المركز الخامس والسادس بنسبة تقارب (1%).

جدول 1: يوضح تطور مكونات نفقات الدعم في مصر (2006-2022)- (الوحدة: نسبة مئوية من اجمالي الدعم)

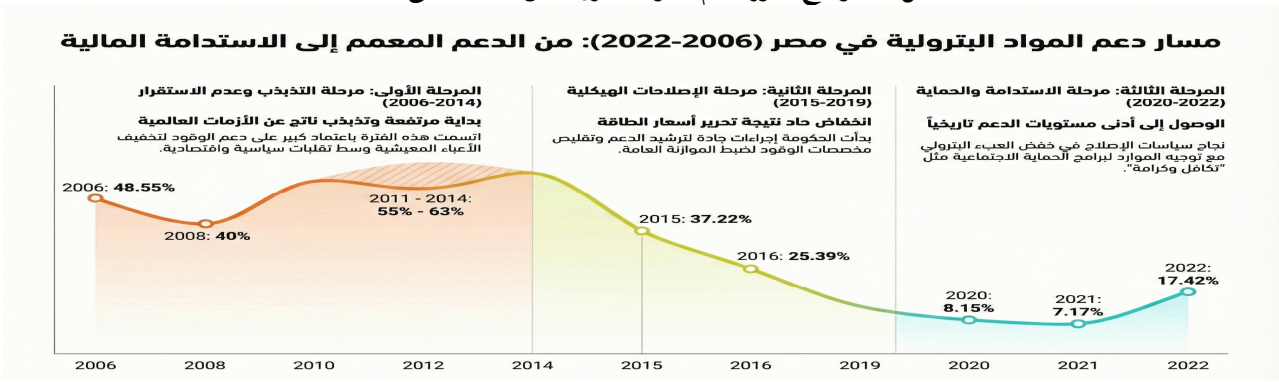
السنة	دعم المواد الغذائية	دعم المواد البترولية	دعم وتنشيط لصادرات	دعم المزارعين	دعم الكهرباء	دعم نقل الركاب	دعم التأمين الصحي	دعم الإنتاج الصناعي	دعم تنمية الصعيد	دعم فائدة القروض الميسرة	دعم إسكان محدودي الدخل	أخرى
2006	10,93	48,55	1,26	0,07	0,00	0,48	0,28	0,00	0,00	0,30	0,00	38,13
2007	11,04	46,59	1,77	0,29	0,00	0,56	0,26	0,12	0,00	0,82	0,52	38,03
2008	10,22	39,37	2,15	0,37	0,00	0,58	0,41	0,86	0,22	0,80	1,08	43,95
2009	16,59	49,37	3,32	0,28	0,00	0,45	0,31	0,55	0,00	0,67	0,83	27,63
2010	16,33	64,59	3,22	0,37	0,00	0,71	0,30	0,39	0,00	0,20	1,36	12,54
2011	26,60	55,00	2,61	0,24	0,88	0,71	0,26	0,16	0,00	0,48	1,26	11,81
2012	20,16	63,61	1,66	0,25	0,00	0,73	0,17	0,05	0,00	0,55	1,00	11,82
2013	16,56	61,04	1,56	0,44	4,35	0,70	0,30	0,10	0,00	0,40	0,20	14,35
2014	15,56	55,33	1,35	0,27	5,82	0,80	0,40	0,80	0,00	0,40	0,00	19,26
2015	19,84	37,22	1,30	0,64	11,90	0,60	0,30	1,10	0,10	0,30	0,10	26,60
2016	21,26	25,39	1,84	0,87	14,17	1,00	2,70	0,30	0,10	0,30	1,30	30,77
2017	17,54	41,56	1,19	0,01	9,97	1,30	3,30	1,10	0,20	0,40	1,20	22,22
2018	24,44	36,68	0,70	0,22	8,68	0,80	1,70	0,60	0,10	0,20	0,00	25,88
2019	30,26	29,48	1,27	0,20	5,57	0,90	1,10	0,00	0,10	0,20	1,40	29,52
2020	35,09	8,15	2,48	0,06	0,00	1,10	1,20	0,00	0,10	0,20	2,30	49,32
2021	31,46	7,17	1,49	0,06	0,00	0,68	1,17	0,00	0,09	0,14	0,57	57,18
2022	28,19	17,42	0,74	0,21	0,00	0,54	0,41	0,00	0,07	0,08	0,60	51,75
المعدل	20,71	40,38	1,76	0,29	3,61	0,74	0,86	0,36	0,06	0,38	0,81	30,05

المصدر: الموازنة العامة المصرية، أعداد مختلفة.

IV.3-2-1- تطور الدعم الخاص بالمواد البترولية : شهد قطاع دعم المواد البترولية في مصر تحولات هيكلية عميقة، عكست انتقال الدولة التدريجي من سياسة الدعم الشامل والمُعمم للطاقة إلى آليات اقتصادية أكثر استدامة وفعالية، يمكن تأطير هذا المسار في ثلاث مراحل علمية رئيسية:

- **مرحلة التذبذب والضغوط الاقتصادية (2006-2014)** :انطلقت هذه الفترة بمعدلات دعم شديدة الارتفاع، حيث استحوذت المواد البترولية على 48.55% من إجمالي الدعم في عام 2006، قبل أن تتقلص إلى 40% في 2008 كمحاولة مبدئية لضبط النفقات استجابة للمتغيرات العالمية، غير أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أعقبت ذلك أجهضت هذه المحاولات، لترتفع نسب الدعم مجددا وتتأرجح بين 55% و63% خلال الفترة (2011-2014)، وهو ما يعكس سعي الحكومة آنذاك للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وشراء السلم الأهلي رغم تكلفتها الباهظة على الموازنة.
- **مرحلة الإصلاحات الهيكلية وتحرير الأسعار (2015-2019)** :يعد عام 2015 نقطة الانعطاف الجوهرية في مسار المالية العامة المصرية، حيث تراجعت نسبة الدعم بشكل حاد إلى 37.22% كنتيجة مباشرة للبدء في تنفيذ سياسات ترشيد استهلاك الطاقة وتحرير الأسعار، وتعمق هذا المسار الانكماشي ليصل إلى 25.39% في 2016، ورغم حدوث تذبذب طفيف تمثل في ارتفاع مؤقت عام 2017 (41.5%) وتراجع في 2018 (36.6%)، ظل الاتجاه الكلي للسياسة المالية متمسكا بخفض مخصصات هذا القطاع غير المنتج.
- **مرحلة الاستدامة واستهداف الفئات المستحقة (2020-2022)** :توجت الجهود الإصلاحية بهبوط الدعم إلى أدنى مستوياته التاريخية، مسجلا 8.15% في 2020، ثم منحدرا إلى 7.17% في عام 2021، يبرهن هذا الانخفاض الكبير على نجاح الدولة في تخفيف الأعباء الهيكلية عن الموازنة العامة، وإعادة توجيه الوفورات المالية نحو برامج حماية اجتماعية وشبكات أمان أكثر دقة واستهدافا للفئات الأكثر تضررا، ليعود للارتفاع سنة 2022 ويسجل نسبة 17.42% من اجمالي الدعم بسبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة عالميا، والشكل ادناه يوضح تطور دعم المواد البترولية.

شكل 2: يوضح تطور دعم المواد البترولية من 2006 إلى 2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 2

يظهر الشكل 2 تطور دعم المواد البترولية في مصر خلال فترة الدراسة، ويمكن تلخيص هذا التطور على النحو التالي:

يظهر الرسم البياني أعلاه التحول الجذري في فلسفة الدعم في مصر، حيث انخفض دعم المواد البترولية من ذروته البالغة 99.6مليار جنيه (14.2 مليار دولار) عام 2014 إلى 75مليار جنيه (1.5 مليار دولار) عام 2022، محققا وفرة سنوية تتجاوز 12.7مليار دولار .في المقابل ارتفعت مخصصات برنامج "تكافل وكرامة" من 4.3مليار جنيه عند انطلاقه عام 2015 إلى حوالي 19مليار جنيه عام 2022، بزيادة تتجاوز 14مليار جنيه، كما توسعت قاعدة المستفيدين من 1.8مليون إلى 4.1مليون أسرة.

تعكس هذه الأرقام إعادة توجيه الوفورات الناتجة عن ترشيد دعم الطاقة نحو شبكة حماية اجتماعية أكثر استهدافا، حيث تحول الدعم من سلعة (البترول) يستفيد منها الغني والفقير معا إلى دخل نقدي مباشر يصل إلى الفئات الأولى بالرعاية (الأسر ذات الأطفال بشرط الانتظام الدراسي، كبار السن، وذوي الإعاقة). ويتجلى الاتجاه العام في انخفاض دعم الطاقة من ذروته 99.6مليار جنيه (2014) إلى متوسط تراوح بين 20و30 مليار جنيه في سنوات الإصلاح (2019-2021)، مقابل ارتفاع مخصصات الدعم النقدي الموجه من 4.3مليار جنيه (2015) إلى حوالي 20مليار جنيه (2022) ، مع توسع قاعدة المستفيدين من 1.8مليون إلى 4.1مليون أسرة.

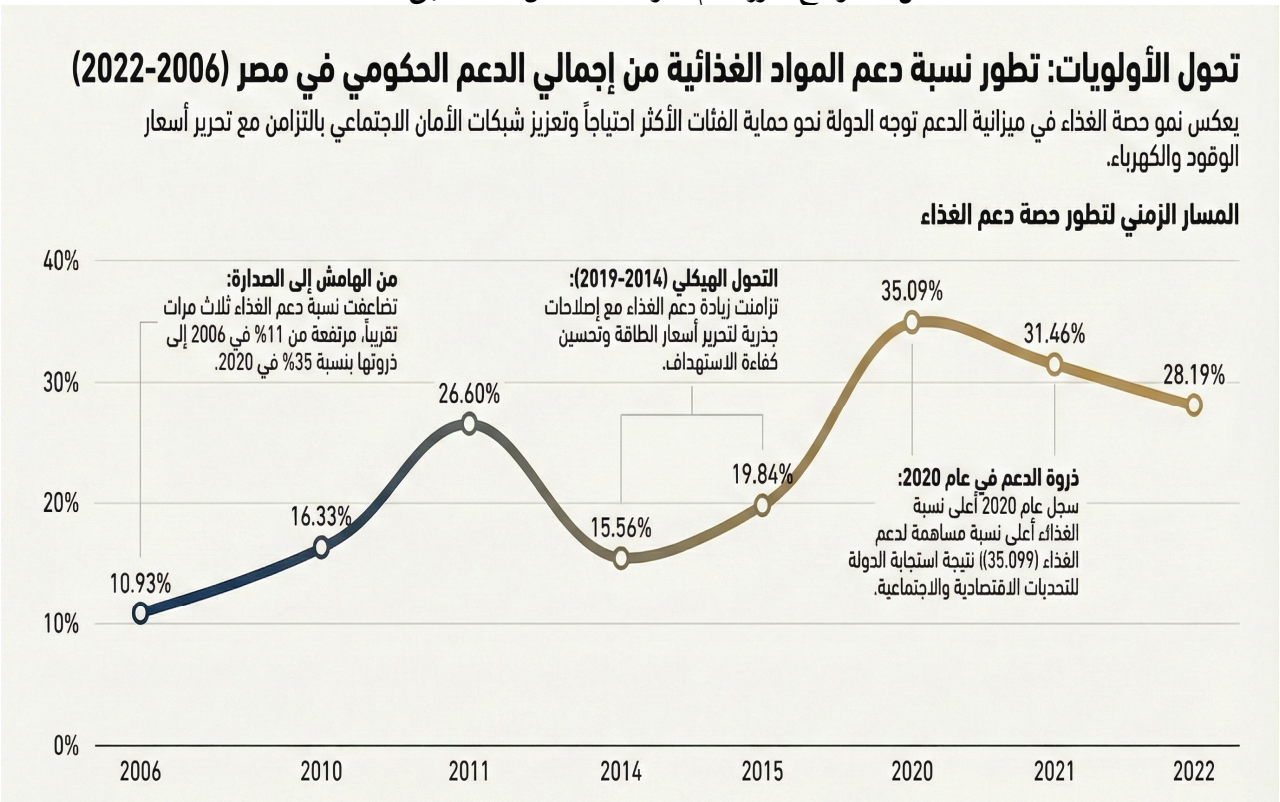
يعكس هذا التحول نجاح استراتيجية إعادة توجيه الوفورات المالية نحو برامج حماية اجتماعية أكثر استهدافا، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويخفف آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات الأولى بالرعاية، مع الإبقاء على مرونة تسمح بالتكيف مع المتغيرات العالمية.

IV.3-2-2- تطور الدعم الخاص بالمواد الغذائية :

يشير المنحنى في الشكل 3 إلى النسبة المئوية لدعم المواد الغذائية من إجمالي الدعم الحكومي خلال السنوات من 2006 إلى 2022.

التحليل الاقتصادي لمسار تطور دعم المواد الغذائية في مصر(2006-2022) : يعكس المسار الزمني لدعم المواد الغذائية في مصر خلال الفترة من 2006 إلى 2022 اتجاها عاما نحو التوسع المالي والنسبي، حيث قفزت نسبة هذا الدعم من حوالي 11% في عام 2006 لتصل إلى ذروتها عند 35% في عام 2020، وقد اتسمت المرحلة الأولى من هذه الحقبة (2006-2010) ببداية متواضعة، إذ شكل دعم الغذاء نسبة ضئيلة من إجمالي مخصصات الدعم الحكومي، منطلقا من (10.93% بقيمة 7.51 مليار جنيه في 2006) ليرتفع بشكل طفيف جدا إلى (16.33% بقيمة 16.66 مليار جنيه بحلول عام 2010)، ويعزى هذا الانخفاض النسبي إلى هيمنة الدعم الشامل للمواد البترولية على أولويات الإنفاق الحكومي في تلك الفترة، مما أدى إلى تضخم إجمالي فاتورة الدعم لتصل إلى 94.4 مليار جنيه في عام 2007، هذا الاستنزاف للموازنة العامة ترك حيزا ماليا أقل لتوسيع مظلة الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية للطبقات الهشة.

شكل 3: يوضح تطور دعم المواد الغذائية من 2006 إلى 2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 2

ومع اندلاع الاضطرابات السياسية والاجتماعية المرافقة لما عرف بالربيع العربي، شهدت الفترة (2011-2014) تحولات تكتيكية سريعة استجابة للضغوط الشعبية، حيث ارتفعت نسبة دعم المواد الغذائية بشكل حاد لتسجل (26.60% بقيمة 32.74 مليار جنيه في عام 2011)، استهدفت الحكومة من خلال هذا التدخل المالي المباشر تأمين الاحتياجات الغذائية كأداة لاحتواء الاحتقان الاجتماعي، وتحسين معيشة الأسر المتضررة، وقد ترافقت هذه الفترة مع ضغوط هائلة على المالية العامة حيث ارتفعت قيمة الدعم الكلي إلى 196.6 مليار جنيه في 2013 ، وبلغ عجز الموازنة ذروته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 مسجلا 13.7% بقيمة 339.5 مليار جنيه، ورغم تراجع نسبة الدعم الغذائي مؤقتا إلى (15.56% بقيمة 35.48 مليار جنيه في عام 2014) نتيجة مساعي الدولة المبدئية لاستعادة التوازن المالي، إلا أن هذه المرحلة أسست لضرورة ربط الاستقرار السياسي بالأمن الغذائي.

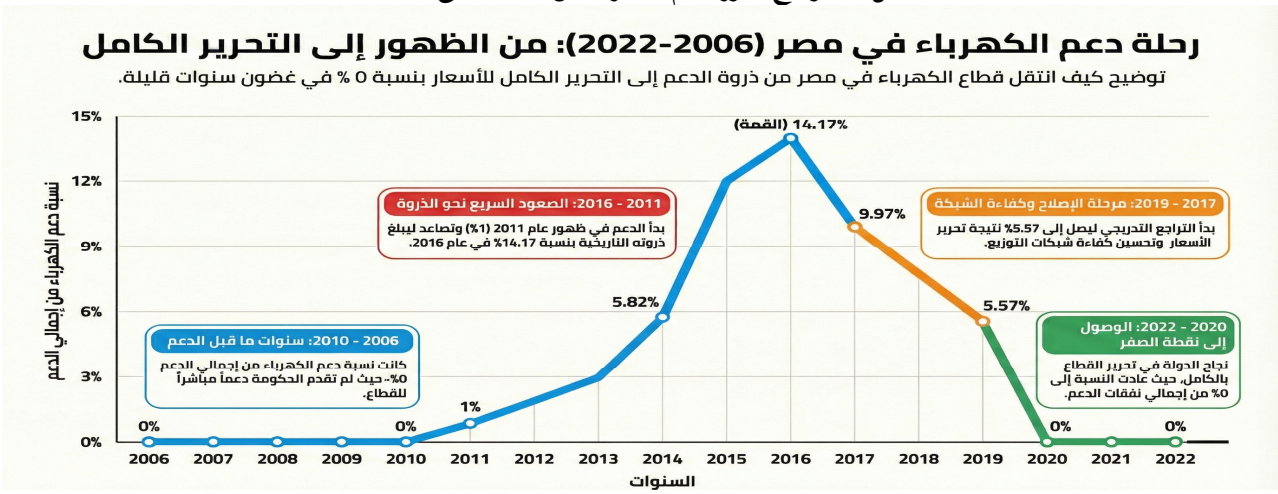
تعد المرحلة الممتدة بين 2015 و2020 الحقبة المحورية لإعادة الهيكلة الشاملة، حيث تبنت الدولة سياسة منهجية أدت إلى زيادة مالية ونسبية مستمرة في مخصصات الغذاء، لترتفع من (19.84%بقيمة 39.38 مليار جنيه في 2015) وصولا إلى (35.09% بقيمة 80.43 مليار جنيه في 2020)، هذا النمو المطرد جاء انعكاسا مباشرا لتحول استراتيجي في أولويات السياسة المالية؛ حيث تلازم هذا التوسع بشكل عكسي مع التخفيض الحاد في مخصصات دعم الطاقة، بعبارة أخرى قامت الدولة بإعادة تدوير الوفورات المالية الناتجة عن تحرير أسعار الوقود وتوجيهها لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، متخذة من دعم السلع الأساسية وسيلة فعالة لتخفيف الأعباء التضخمية عن الفئات الأكثر احتياجا.

وفي السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة (2021-2022)، سجل انخفاض نسبي ومدروس في مخصصات دعم الغذاء لتستقر عند 31.46 %بقيمة 83.02 مليار جنيه في 2021 و28.19% بقيمة 96.80 مليار جنيه في 2022، والمفارقة هنا أن القيمة المالية الفعلية واصلت الارتفاع الملحوظ رغم انخفاض النسبة المئوية وذلك نتيجة التضخم وزيادة إجمالي الإنفاق، ويشير هذا التراجع النسبي إلى جهود الدولة لضبط النفقات الكلية، خاصة في ظل بلوغ قيمة عجز الموازنة العامة أعلى مستوياتها التاريخية مسجلة 474.4 مليار جنيه في 2022، بالتوازي مع ذلك التزمت الحكومة بالتطبيق الصارم للسياسات الإصلاحية الهادفة لرفع كفاءة التوزيع والحد من الهدر، مستفيدة من قواعد البيانات وتحديث بطاقات التموين الذكية.

وختاما يجسد التطور التاريخي لدعم المواد الغذائية نجاحا ملموسا في التحول التدريجي نحو استراتيجية تضع الأمن الغذائي في صدارة الأولويات، وقد أثبتت هذه السياسة التمويلية مرونتها العالية في التعامل مع الأزمات المتعاقبة، محققة توازنا دقيقا بين حتمية ترشيد الموارد الاقتصادية من جهة، والالتزام بحماية الطبقات الضعيفة وتوفير احتياجاتها من جهة أخرى، مما يؤسس لمظلة حماية اجتماعية أكثر استدامة وفاعلية.

IV.3-2-3- تطور الدعم الخاص بالكهرباء:

شكل 4: يوضح تطور دعم الكهرباء من 2006 إلى 2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 2

من خلال المنحنى المجسد في الشكل 4 نلاحظ ما يلي: يتسم مسار دعم قطاع الكهرباء في مصر بخصوصية فريدة مقارنة بباقي قطاعات الدعم، حيث مر بدورة حياة كاملة؛ بدأت من الانعدام التام، مرورا بتحوله إلى عبء ثقيل ومفاجئ على الموازنة العامة، وصولا إلى نجاح الدولة في تصفيته بالكامل، ويمكن تتبع هذه الديناميكية عبر أربع مراحل أساسية:

فترة انعدام الدعم المباشر في السنوات من 2006 إلى 2010، لم يكن هناك دعم للكهرباء، حيث كانت النسبة منعدمة (بقيمة صفر مليار جنيه) .مما يدل على أن الحكومة لم تكن تقدم دعما في هذا القطاع خلال هذه الفترة.

التدخل المالي والزيادة التدريجية بدءا من عام 2011، بدأت الحكومة بتقديم دعم للكهرباء، حيث بلغت النسبة تقريبا 1% (بقيمة 1.08 مليار جنيه) في ذلك العام، مع زيادة تدريجية في السنوات التالية، وقد تعمقت هذه الزيادة لتصل النسبة إلى 4.35% (بقيمة 8.55 مليار جنيه) في عام 2013، مما يعكس بداية تدخل الموازنة العامة لسد الفجوة بين تكلفة الإنتاج وتعريفات البيع في ظل الأزمات المتلاحقة.

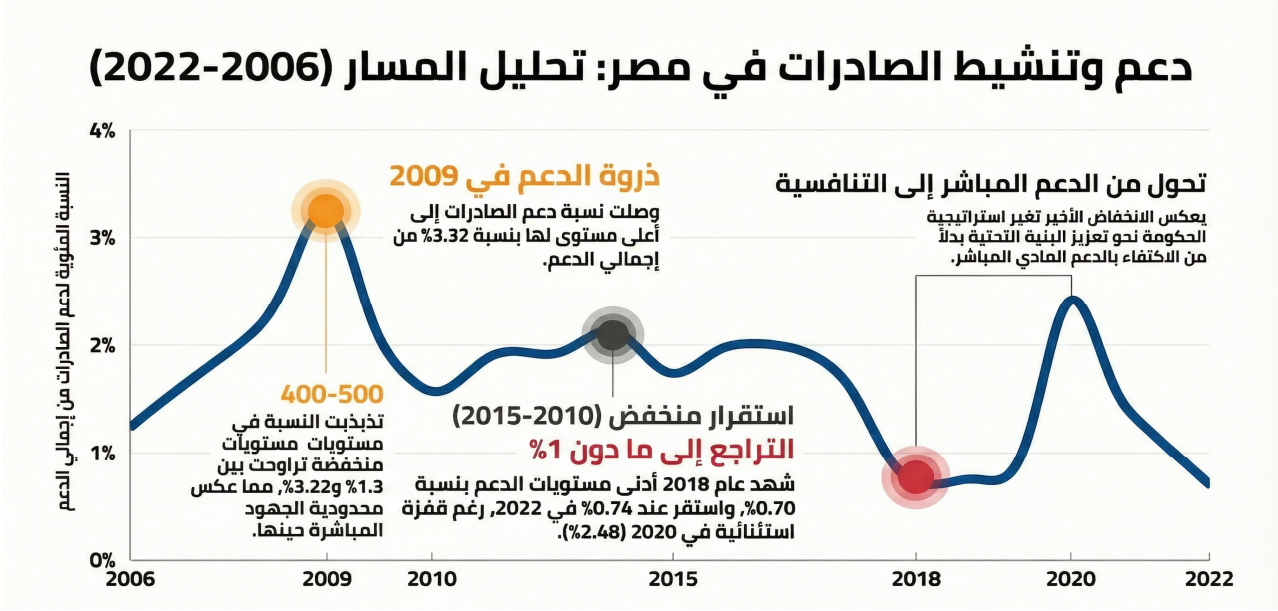
فترة الذروة والأعباء المتزايدة، شهدت السنوات 2014 و2015 و2016 زيادة ملحوظة في نسبة دعم الكهرباء، حيث ارتفعت من 5.82% (بقيمة 13.27 مليار جنيه) في 2014 إلى حوالي 12% (بقيمة 23.62 مليار جنيه) في 2015، وبلغ دعم الكهرباء ذروته كنسبة مئوية عند 14.17% في 2016 (بقيمة 28.48 مليار جنيه)، وهذا يدل على تحول الحكومة نحو تعزيز دعم الكهرباء في ظل تزايد الطلب وتحسين البنية التحتية، والمفارقة المالية والاقتصادية الأبرز ظهرت في عام 2018؛ فرغم تراجع النسبة المئوية إلى 8.68%، إلا أن القيمة المطلقة سجلت أعلى مستوى تاريخي لها بواقع 28.59 مليار جنيه، وذلك نتيجة الارتفاع العام في إجمالي النفقات والتضخم.

الانخفاض التدريجي والتحرير الكامل في عام 2017، انخفض دعم الكهرباء إلى 9.97%، واستمر الانخفاض في السنوات التالية، حيث بلغ 5.57% (بقيمة 16.01 مليار جنيه) في 2019، ويعكس هذا التراجع انخفاض تكلفة دعم الكهرباء نتيجة تحسين كفاءة الشبكات الكهربائية، بالإضافة إلى سياسات تحرير أسعار الطاقة، وقد توجت هذه المساعي الإصلاحية بالنجاح التام، حيث انخفض دعم الكهرباء إلى 0% منذ عام 2020 وحتى 2022، ويعكس ذلك نجاح الحكومة في تحرير قطاع الكهرباء بالكامل، حيث توقفت عن تقديم الدعم المباشر.

خلاصة التوجه الاستراتيجي: تشير البيانات إلى تحول الحكومة نحو سياسات دعم أكثر استهدافا، حيث تم تقليل الاعتماد على الدعم الشامل للمواد البترولية والكهرباء، مما يعكس جهود الإصلاح الاقتصادي وتحسين كفاءة الدعم، هذا التحرير الكامل لقطاع الكهرباء أتاح حيزا ماليا مهما تم توجيهه لتعزيز برامج شبكات الأمان الاجتماعي ودعم السلع الغذائية.

IV.3-2-4- تطور دعم وتنشيط الصادرات:

شكل 5: يوضح تطور دعم وتنشيط الصادرات من 2006 إلى 2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 2

يشير المنحنى في الشكل أعلاه إلى تطور النسبة المئوية لدعم وتنشيط الصادرات في مصر من عام 2006 إلى 2022، ونفصلها كما يلي:

يعكس تتبع مسار دعم وتنشيط الصادرات في الموازنة العامة المصرية تذبذبا ملحوظا يعبر عن تغير الاستراتيجيات الحكومية تجاه قطاع التصدير خلال الفترة من 2006 إلى 2022، وعلى عكس قطاعي الطاقة والغذاء اللذين استحوذا على نصيب الأسد، ظل دعم الصادرات يمثل شريحة هامشية من إجمالي مخصصات الدعم، إلا أن تتبع قيمه المطلقة يكشف عن ديناميكيات اقتصادية هامة، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: التوسع التدريجي لتعزيز التنافسية (2006-2009) شهدت هذه الفترة توجها تصاعديا واضحا لدعم الصادرات، حيث تضاعفت نسبته تقريبا، مرتفعة من 1.26% بقيمة 0.87 مليار جنيه في عام 2006، لتصل إلى أعلى نسبة مئوية لها خلال فترة الدراسة بأكملها عند 3.32% بقيمة 4.22 مليار جنيه في عام 2009، وتعكس هذه الزيادة التدريجية محاولات الحكومة آنذاك لتعزيز الصادرات وتحفيز القطاع الإنتاجي المحلي لاختراق الأسواق الخارجية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية وتداعيات الأزمة المالية العالمية.

المرحلة الثانية: التراجع والاستقرار النسبي عند مستويات منخفضة (2010-2015) مع دخول مصر في دوامة الاضطرابات السياسية والاقتصادية بدءا من عام 2011، شهدت مخصصات دعم الصادرات تراجعا واستقرارا حول مستويات منخفضة، فقد تدرجت النسبة هبوطا من 3.22% بقيمة 3.28 مليار جنيه في عام 2010، لتصل إلى 1.30% بقيمة 2.58 مليار جنيه بحلول عام 2015، ويشير هذا الانكماش إلى محدودية الجهود المالية الموجهة لتنشيط الصادرات، حيث انشغلت الموازنة العامة بتلبية الاحتياجات العاجلة واحتواء الاحتقان الاجتماعي عبر توجيه الموارد نحو السلع التموينية ودعم الطاقة المعمم.

المرحلة الثالثة: التحول الاستراتيجي والتقلبات المالية (2016-2022) تتسم هذه المرحلة بانخفاض ملحوظ في الأهمية النسبية لدعم الصادرات، حيث تراجعت النسبة إلى 0.70% بقيمة 2.31 مليار جنيه في عام 2018، وإلى 0.74% بقيمة 2.54 مليار جنيه في نهاية فترة الدراسة عام 2022، غير أن التحليل المالي يكشف عن مفارقة بارزة في عام 2020؛ فرغم أن النسبة المئوية بلغت 2.48% أقل من معدلات 2009، إلا أن القيمة المالية الفعلية سجلت أعلى مستوى تاريخي لها على الإطلاق بواقع 5.68 مليار جنيه، ويرجع ذلك إلى تضخم إجمالي فاتورة الدعم في ذلك العام بسبب التحديات الاقتصادية العالمية (مثل جائحة كورونا) التي استدعت ضخ حزم تحفيزية استثنائية للمصدرين.

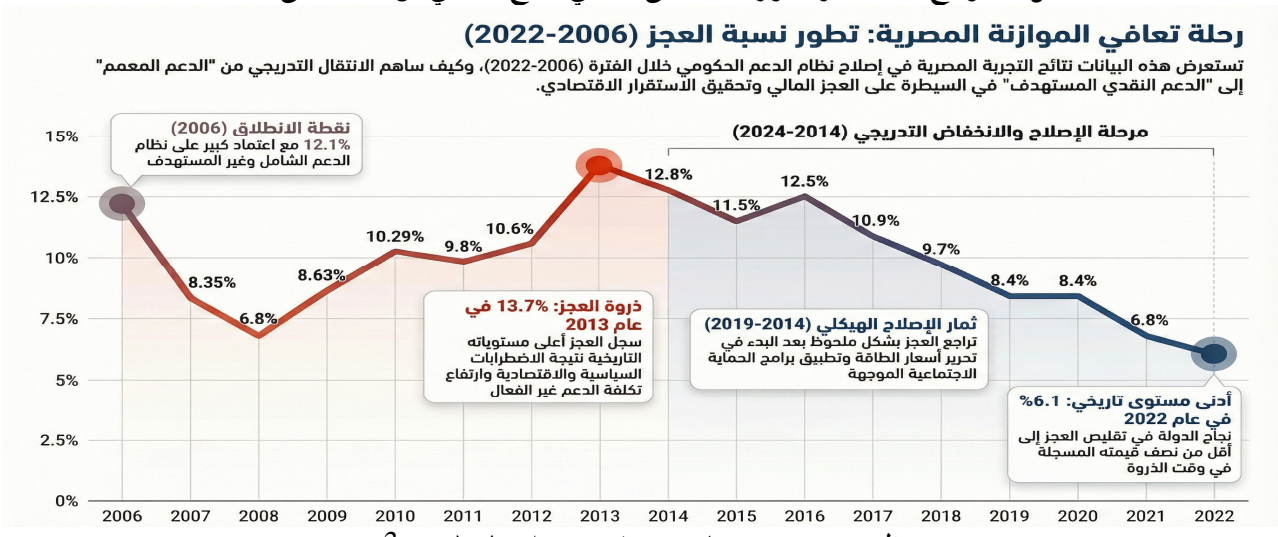
بشكل عام، يعكس التراجع الطويل الأجل في نسبة الدعم المباشر للصادرات تغيرا جوهريا في الاستراتيجية الحكومية؛ فبدلا من الاعتماد المكثف على الدعم المالي المباشر للمصدرين، بدأت الدولة تتجه نحو آليات بديلة ومستدامة، تتمثل في التركيز على تحسين البنية التحتية، وتيسير بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية الهيكلية للاقتصاد المصري.

IV.4- تقييم سياسة الدعم الحكومي في مصر خلال الفترة من 2006 إلى 2022

لتقييم سياسة الدعم الحكومي في مصر نستعمل المؤشرات التالية: قيمة عجز الميزانية العامة، نسبة عجز الموازنة إلى اجمالي الناتج المحلي، مؤشر الفقر ومعامل جيني.

IV.4-1- مؤشري قيمة عجز الموازنة العامة ونسبته إلى اجمالي الناتج المحلي:

شكل 6: يوضح نسبته عجز الموازنة العامة إلى اجمالي الناتج المحلي من 2006 إلى 2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 3

هذا المؤشر يعد "المرآة العاكسة" للنجاحات والإخفاقات في سياسة الدعم، وإليك التحليل الأكاديمي الشامل:

يعد مؤ شر عجز الموازنة العامة –سواء بقيمته المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي– المقياس الحقيقي لمدى استدامة السياسات المالية للدولة، ومن خلال تتبع هذا المؤشر في مصر خلال الفترة (2006-2022) وربطه بمسارات نفقات الدعم التي قمنا بتحليلها، تتضح أمامنا ثلاث مراحل اقتصادية متباينة تعكس انتقال الدولة من مرحلة "الاستنزاف المالي" إلى مرحلة "الإصلاح الهيكلي والمفارقة التضخمية:"

1. مرحلة تراكم الأعباء وبلوغ الذروة الاستنزافية:(2006-2013) انطلق عجز الموازنة في عام 2006 من مستوى 74.77 مليار جنيه، في وقت كانت فيه الدولة تعتمد بشكل مفرط على نظام الدعم الشامل، حيث استحوذت المواد البترولية وحدها على قرابة نصف مخصصات الدعم، ومع اندلا ع الاضطرابات السياسية والاجتماعية بعد عام 2011، اضطرت الحكومة للتوسع في الإنفاق لاحتواء الاحتقان (كما لاحظنا في القفزة الكبيرة لدعم الغذاء والبدء في دعم الكهرباء)، أدت هذه السياسة التوسعية غير الممولة إلى بلوغ عجز الموازنة ذروته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 مسجلا 13.7%، بقيمة بلغت 339.5 مليار جنيه، هذا الارتفاع الحاد يؤكد بشكل قاطع أن الإبقاء على مخصصات الدعم المعمم كان من أبرز المسببات الهيكلية لتدهور المالية العامة.

2. **مرحلة الإصلاحات الهيكلية والانكماش النسبي للعجز (2014–2019)** : استجابة للمؤشرات الخطيرة لعام 2013، تبنت الدولة سياسات إصلاحية جذرية تمثلت في التحرير التدريجي لأسعار الطاقة والتصفية التدريجية لدعم الكهرباء، مع إعادة توجيه الوفورات نحو دعم الغذاء والبرامج النقدية (تأثير المقص)، وقد انعكس نجاح هذه السياسات بوضوح على مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ حيث شهدت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي تقلبات انتهت بالانخفاض الملحوظ إلى 8.4% في عام 2019، هذا التراجع يثبت نجاعة التحول من الدعم الشامل إلى الدعم المستهدف في استعادة جزء كبير من التوازن المالي للدولة.

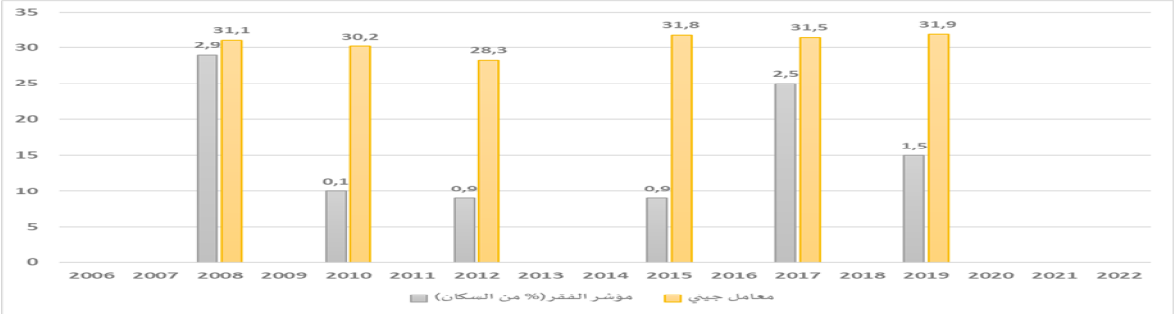
3. **مرحلة المفارقة التضخمية والضغط على الرفاهية (2020–2022)** : تعد هذه المرحلة الأهم من الناحية التحليلية، حيث تبرز فيها "مفارقة اقتصادية" واضحة، فمن جهة استمرت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض والتحسن لتصل إلى 6.1% في عام 2022 ، مما يعكس نجاحا شكليا ومحاسبيا لسياسات ضبط الإنفاق وإلغاء دعم الطاقة والكهرباء بالكامل تقريبا، ولكن من جهة أخرى قفزت القيمة المطلقة للعجز بشكل مخيف لتسجل أعلى مستوى تاريخي لها عند 474.4 مليار جنيه.

تفسير المفارقة وأثرها على المواطن: تعزى هذه الزيادة الضخمة في القيمة المطلقة للعجز–رغم انخفاض نسبته للناتج المحلي– إلى موجات التضخم الحادة، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع تكلفة خدمة الدين (الفوائد)، ورغم زيادة المبالغ المخصصة لدعم المواد الغذائية في هذه السنوات (والتي اقتربت من 100 مليار جنيه)، إلا أن التضخم التهم القوة الشرائية لهذه المبالغ، ولهذا يؤكد التحليل أن هذا التضخم في قيمة العجز المطلق يعكس تدهورا وتأثرا مباشرا في مستوى رفاهية الأفراد، حيث أن الإصلاحات المالية (الناجحة على مستوى الاقتصاد الكلي) لم تكن كافية وحدها لحماية الطبقات الضعيفة من وحش التضخم، مما أبقى مستويات الفقر والتفاوت الطبقي (التي يقيسها معامل جيني) ضمن معدلات حرجة.

خلاصة القول: يثبت تحليل مؤشر العجز أن إصلاح منظومة الدعم كان "ضرورة حتمية" لإنقاذ الاقتصاد الكلي من الانهيار (وهو ما تحقق بانخفاض نسبة العجز إلى 6.1% ومع ذلك فإن نجاح هذه الإصلاحات يظل منقوصا على المستوى الاجتماعي، لأن التضخم الهيكلي رفع القيمة المطلقةللعجز لمستويات قياسية، مما امتص الأثر الإيجابي لبرامج الدعم المستهدف، وجعل المواطن يتحمل الفاتورة الأكبر في صورة تراجع لمستوى معيشته ورفاهيته.

IV.4-2- مؤشري معدل الفقر ومعامل جيني:

شكل 7: يوضح معدل الفقر ومعامل جيني من 2006 إلى 2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 3

من خلال الشكل 7 نلاحظ ما يلي:

تقييم الأثر عبر مؤشري معدل الفقر ومعامل جيني(2006–2022) : إذا كان مؤشر عجز الموازنة يقيس "النجاح المالي والاقتصادي الكلي" لسياسات الدولة، فإن مؤشري معدل الفقر ومعامل جيني يمثلان "المقياس الاجتماعي والاقتصادي الجزئي" الذي يختبر مدى نجاح هذه السياسات في حماية الفئات الهشة وضمان العدالة الاجتماعية، ومن خلال تتبع هذين المؤشرين خلال فترة الدراسة، تبرز لنا صورة معقدة تعكس حجم التحديات التي رافقت عملية التحول من الدعم المعمم إلى الدعم المستهدف.

1. تحليل تقلبات معدل الفقر (صدمات الإصلاح ومحاولات الاحتواء) شهد معدل الفقر في مصر تقلبات حادة تعكس الاستجابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية وسياسات الدعم .يمكن تقسيم هذا المسار إلى ثلاث محطات رئيسية:

- **مرحلة التحسن النسبي :(2008–2015)** سجل مؤشر الفقر تراجعا ملحوظا من 2.9% في عام 2008 ليصل إلى 0.9% في عامي 2012 و2015، هذا الانخفاض يفسر الأثر المباشر لسياسة التوسع في الدعم الحكومي الشامل (خاصة دعم السلع الغذائية الذي ارتفع في تلك الفترة) كأداة لاحتواء التداعيات الاجتماعية خلال سنوات الاضطراب السياسي، مما وفر شبكة حماية مؤقتة أدت إلى تحسن نسبي في الأوضاع المعيشية.

- **صدمة الإصلاح المالي** :(**2017**) ارتفع معدل الفقر بشكل مقلق ليصل إلى 2.5% في عام 2017، هذا التدهور السريع يمثل "الضريبة الاجتماعية" للإصلاحات الهيكلية القاسية التي بدأت أواخر 2015 و2016، وتحديدا التخفيض الحاد لدعم المواد البترولية والكهرباء، وما رافقها من تحرير لسعر الصرف (التعويم)، أدت هذه الإجراءات إلى موجات تضخمية عنيفة التهمت القوة الشرائية للمواطنين، مما دفع بشرائح جديدة نحو خط الفقر.
- **أثر الدعم المستهدف** :(**2019**) عاد المؤشر للانخفاض مسجلا 1.5% في 2019، ويعكس هذا التحسن الإيجابي بدء جني ثمار التحول نحو "الدعم المستهدف"، حيث نجحت البرامج التعويضية مثل التوسع في دعم الغذاء وبرنامج التحويلات النقدية المباشرة "التضامن والكرامة" في التخفيف من حدة الفقر وامتصاص جزء من الصدمة التضخمية الناتجة عن إلغاء دعم الطاقة.

2. تحليل معامل جيني (استمرار التفاوت الهيكلي) يعد معامل جيني (الذي يقيس التوزيع النسبي للدخل ومستويات التفاوت في الثروة) المؤشر الأكثر دلالة على عمق الفجوة الطبقية، تكشف البيانات عن مسار تصاعدي بطيء ولكنه مستمر لهذا المؤشر؛ حيث سجل 31.1 في عام 2008، ثم ارتفع إلى 31.8 في 2015، ليواصل الارتفاع الطفيف بالوصول إلى 31.9 في عام 2019.

- **الدلالة الاقتصادية لاستمرار التفاوت**: يشير هذا الارتفاع المستمر في معامل جيني إلى نتيجة بالغة الأهمية، رغم أن برامج الدعم المستهدف (مثل الدعم النقدي والتمويني) نجحت في إنقاذ الفئات الأشد فقرا من "الفقر المدقع" (كما يوضح انخفاض معدل الفقر في 2019)، إلا أنها لم تنجح في معالجة "التفاوت الهيكلي" في توزيع الدخل وثمار النمو الاقتصادي، الوفورات المالية الضخمة التي حققتها الدولة من إلغاء دعم الطاقة ساهمت في خفض عجز الموازنة، لكن التضخم المصاحب لذلك أضعف الطبقة المتوسطة، مما أدى إلى تركز الثروة وتوسع الفجوة بين الطبقات.

الخلاصة:تؤكد هذه المؤشرات أن السياسة المالية و حدها (مهما بلغت كفاءتها في إعادة توجيه الدعم وتقليص الهدر) غير كافية لتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة، فالنجاح في علاج خلل الموازنة يجب أن يتزامن مع سياسات اقتصادية كلية أوسع (مثل تحسين الأجور، توفير فرص عمل لائقة، وتطوير قطاعي الصحة والتعليم) لضمان عدم تحمل الطبقات الضعيفة والمتوسطة وحدها لفاتورة الإصلاح الاقتصادي، وللحد من التفاوت المستمر في توزيع الثروات.

IIV- النتائج ومناقشتها:

تقدم هذه الدراسة تحليلا تقييميا شاملا لمسار إصلاح نظام الدعم الحكومي في مصر، مسلطة الضوء على التحول الاستراتيجي والهيكلي من "الدعم المعمم الشامل" إلى "الدعم المستهدف" خلال الفترة الممتدة بين (2006-2022)، وتجسد التجربة المصرية نموذجا واقعيا بالغ الأهمية لكيفية إدارة الحكومات لعملية التوازن المعقدة بين الضغوط المالية الخانقة والالتزامات الاجتماعية الحتمية، في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلبات والتحديات، من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: النتائج:

1. **النجاح في الترشيد المالي وإثبات فرضية الكفاءة:** أدى تطبيق حزم الإصلاح (كتحرير أسعار الطاقة وإدخال الدعم النقدي المباشر) إلى انخفاض جوهري في حصة نفقات الدعم من إجمالي النفقات العامة، حيث تراجعت من مستويات تقارب 40% إلى حوالي 20%، هذا الخفض يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن التحول نحو الاستهداف يقلل بشكل ملموس من هدر الموارد ويرفع من كفاءة الإنفاق الحكومي.
2. **"تأثير المقص" وإعادة هيكلة الأولويات:** أثبتت التجربة نجاح صانع القرار في إحداث تحول جذري في بنية الدعم؛ عبر نقل مركز الثقل من دعم قطاع الطاقة (الذي تم تصفيته تدريجيا) إلى التوسع في دعم السلع الغذائية الأساسية، وقد ساهم هذا التحول في تحسين كفاءة توجيه الإنفاق والحفاظ على الحد الأدنى لمعيشة الأسر في مواجهة التضخم.
3. **مفارقة عجز الموازنة:** كشفت الدراسة عن مفارقة اقتصادية هامة؛ فرغم نجاح الإصلاحات في خفض "نسبة" عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن "القيمة المطلقة" للعجز واصلت الارتفاع، وقد تزامن هذا التضخم المالي مع استمرار التحديات المرتبطة بمشكلتي الفقر وعدم المساواة، مما يثبت أن تقليص النفقات وحده لا يضمن الاستقرار الاجتماعي الكامل.
4. **محدودية الأثر الاجتماعي بمعزل عن السياسات الكلية:** في حين نجحت برامج الدعم النقدي المستهدف (مثل برنامج "التضامن والكرامة") في التخفيف من حدة الفقر المدقع، أظهر استقرار "معامل جيني" عند مستويات مرتفعة استمرارا في تفاوت توزيع الدخل، ويؤكد هذا أن الإصلاحات المالية البحتة -مهما بلغت ضرورتها وكفاءتها- تتطلب مصاحبتها بسياسات اقتصادية واجتماعية هيكلية أوسع لمعالجة الفوارق الطبقية العميقة.

ثانيا: التوصيات: بناء على الدروس المستفادة من التجربة المصرية، واعتبارا للتشابه في بعض السياقات الاقتصادية والاجتماعية، تقدم الدراسة حزمة التوصيات التالية لصياغة سياسة دعم أكثر كفاءة، عدالة، واستدامة في الجزائر:

1. **حتمية التدرج وتجنب العلاج بالصدمة:** يجب أن يكون الانتقال من الدعم الشامل إلى المستهدف تدريجيا ومرحليا، مع تجنب الإصلاحات الصادمة والسريعة التي قد تثير قلاقل اجتماعية، ويتطلب ذلك تحديد أولويات دقيقة (مثل البدء بالإلغاء التدريجي لدعم الطاقة الموجه لكبار المستهلكين)، على أن يسبق ذلك تصميم وتمويل برامج تعويضية نقدية مسبقة لحماية الفئات الهشة.
2. **الاستثمار القبلي في البنية التحتية الرقمية:** لضمان كفاءة ودقة الاستهداف، يتحتم على الدولة الاستثمار بكثافة في تطوير أنظمة تحديد الهوية الرقمية وبناء قواعد بيانات سكانية متكاملة ودقيقة .يجب أن تسبق هذه الخطوة التقنية أي إعلان رسمي عن إطلاق برامج الدعم النقدي المباشر، لتفادي التسرب والفساد المالي.
3. **المأسسة والتقييم المستمر:** يوصى بإنشاء "وحدة تقييم مستقلة"، أو تفعيل الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات البحثية الأكاديمية، لتتولى مهمة التقييم الدوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي لسياسات الإصلاح، ويضمن هذا الإجراء إضفاء المرونة اللازمة على تصميم البرامج، مما يسمح لصانع القرار بإدخال تعديلات تصحيحية فورية بناء على مخرجات التقييم.
4. **التكامل مع الرؤية الاقتصادية الكلية (التنويع الاقتصادي)** :لا يمكن أن ينجح إصلاح الدعم في فراغ اقتصادي؛ بل يجب أن يدمج ضمن رؤية اقتصادية كلية وشاملة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتقليص الارتهان لقطاع المحروقات (النفط والغاز)، هذا التنويع هو الضامن الوحيد لخلق حيز مالي دائم ومستقر يمكن الدولة من تمويل سياسات الحماية الاجتماعية بشكل مستدام ومستقل عن تقلبات أسواق الطاقة العالمية.

IX – الإحالات والمراجع :

1. Bloch, C. (2020). Social spending in South Asia: an overview of government expenditure on health, education and social assistance. Research Report No. 44, International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for South Asia, Brasília. Retrieved from https://ipcig.org/pub/eng/RR43_Executive_Sumary_Social_spending_in_South_Asia.pdf
2. Abdu, M. (2020). Egypt Public Debt Dynamic and its' Trajectory Projection. Global Journal of Management and Business Research, 20(7), pp. 14-29.
3. Breisinger, C., Kassim, Y., Kurdi, S., Randriamamonjyc, J., & Thurlowc, J. (2023). From Food Subsidies to Cash Transfers: Assessing Economy-Wide Benefits and Trade-Offs in Egypt. Journal of African Economies, 00(00), pp. 1-21.
4. El Husseiny, I. (2016). On bringing down Egypt's budget deficit to GDP ratio: are expenditure cuts required? International Journal of Economics and Business Research, 12(2), pp. 91-102.
5. Fettouche , F. (2023). The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000-2020) - analytical measurement study. International journal of economic performance, 06(01), pp. 21-36.
6. Horemykina, Y. (2024). Global Challenges for Social Support Systems: Essence, Component Features and Characteristics. Demohrafiia ta sotsialna ekonomika — Demography and Social Economy, 3(57), pp. 101-121. doi:https://doi.org/10.15407/dse2024.03.101
7. Kanbur, R. (2010). Macro Crises and Targeting, Transfers to the Poor. Journal of Globalization and Development (De Gruyter)(66), pp. 1-14. doi:10.2202/1948-1837.1005
8. Moerenhout, t. (2018). 15-Reforming Egypt's Fossil Fuel Subsidies in the Context of a Changing Social Contract. In J. SKOVGAARD, & H. ASSELT, THE POLITICS OF FOSSIL FUEL SUBSIDIES AND THEIR REFORM (pp. 265-282). Cambridge , United Kingdom: Cambridge University Press. doi:https://doi.org/10.1017/9781108241946
9. Rohac, D. (2013). Solving Egypt's Subsidy Problem. policy analysis(741), pp. 1-24. Retrieved from https://download.ssrn.com/14/08/03/ssrn_id2475685_code1953816.pdf?
10. Romanova, T., Andreeva, O., Sukhoveeva, A., & Kaptsova, V. (2019). Targeting the Principle Implementation in the System of Social Support. International Journal of Economics and Business Administration, 7(2), pp. 52-62.

11. Simangunsong, H., & Sihotang, D. (2023). The Impact of Economic Conditions on Social Assistance Programs and Pov-erty Alleviation erty Alleviation. (I. f. Studies, Ed.) Law and Economics, 17(2), pp. 73-91.

12. Streeten , P. (1987). What Price Food? Agricultural Price Policies in Developing Countries (Vol. 1). New York: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.

13. أحمد عرفة. (2005). *الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه*. الاسكندرية، مصر: دار التعليم للنشر والتوزيع.

14. زينب توفيق. (2016). تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر من 1990 إلى 2014. *بحوث اقتصادية عربية*، الصفحات 8-46.

15. سهيلة قيراط. (2023). الدعم الحكومي في الجزائر: واقع وإصلاحات. *مجلة اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة*، *02*(01)، الصفحات 46-57.

16. طاهر شيخ قادة، و طاهر لعرج. (2022). *واقع الدعم الحكومي في الجزائر، كتاب أعمال الملتقى الدولي حول "استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع، آفاق، وتجارب دولية"* (المجلد الجزء 2). وهران، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر.

17. فتحي حسن دندن، و زين الدين قدال. (2021). الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي. *مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال*، *04*(01)، الصفحات 544-469.

18. محمد زكي. (2023). *استدامة الدين الحكومي في مصر*. القاهرة: معهد التخطيط القومي.

19. محمد سعد أبو الفتوح الفقي. (2022). *كتاب أعمال الملتقى الدولي حول "استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع، آفاق، وتجارب دولية، "سياسة الدعم في مصر واقع وآفاق – دراسة تحليلية*. جامعة وهران 02.

20. محمود أبو زيد. (2019). نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، *56*(3)، الصفحات 157-158.

21. منار محمود راشد. (2021). سياسة الحماية الاجتماعية في مصر بعد ثورة 25 يناير. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، *6*(1)، الصفحات 59-75.

22. ناصر ميلود، و عبد الله مركيك. (2023). آليات اصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، *10*(01)، الصفحات 562-579.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عزالدين بن عزرين & أحمد بن عزرين & شعبان قصابي (2026)، تعزيز كفاءة الدعم الحكومي عبر الانتقال من الشمولية إلى الاستهداف -دراسة تحليلية للتجربة المصرية في الفترة (2006-2022) -، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 12 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 233-248.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ**رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**